تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2011 الي 2024)

د . إمحمد علي الحر

مستخلص

يتناول هذا البحث العلاقة الحتمية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في ليبيا، مؤكداً أن غياب الاستقرار هو العائق الرئيسي أمام التنمية، ويثبت البحث أن الانقسام السياسي المستمر يعيق الاقتصاد بشكل كبير على المديين القصير والطويل، وقد أدى هذا الوضع إلى تدهور البنية التحتية، وانخفاض الاستثمار، وتراجع إنتاج النفط، وتفاقم الفساد والبطالة، وتؤكد النتائج أن الاستقرار السياسي هو الأساس الضروري والمدخل الإلزامي لتحقيق أي نمو اقتصادي مستدام. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الديمقراطية وتحسين الظروف المعيشية كسبيل لتحقيق هذا الاستقرار.

extract

This research examines the inextricable link between political stability and economic growth in Libya, emphasizing that instability is the primary obstacle to development. The research demonstrates (using the ARDL model) that persistent political division significantly hinders the economy in both the short and long term. This situation has led to infrastructure deterioration,

decreased investment, declining oil production, and exacerbated corruption and unemployment. The findings underscore that political stability is a necessary foundation and an essential prerequisite for achieving any sustainable economic growth. The study recommends strengthening democracy and improving living conditions as a means to achieve this stability.

مقدمة..

تعدّ العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة تداخل وتأثير متبادل قوي؛ حيث تُشكل القرارات والتشريعات السياسية (كالضرائب والإنفاق الحكومي) المسار الاقتصادي، بينما يؤثر الأداء الاقتصادي بدوره على الاستقرار السياسي للحكومات، إن التفاعل المستمر بين هذين المجالين يجعلهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض بشكل متزامن.

فعدم الاستقرار السياسي المزمن يُشكل عائقاً جوهرياً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، سواء على المدى القريب أو البعيد، ومن هذا المنطلق، يصبح الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً لتحقيق أي نمو اقتصادي في البلاد

تتسم البيئة السياسية والاقتصادية في ليبيا بـــعدم الاستقرار، وهو نتاج طبيعي للأزمة السياسية المستمرة والاعتماد الكلي على النفط كمصدر وحيد للدخل، وقد أدت هذه الظروف إلى تدهور واضح في المؤشرات الاقتصادية، يتمثل في انخفاض الإنتاجية، وضعف القطاع الخاص، وتفشي الفساد.

لقد أثر غياب الاستقرار السياسي بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي، مما أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي وتدهور حاد في الخدمات الأساسية .

كما تتفاقم الأزمة الاقتصادية نتيجة الانقسام السياسي المستمر ووجود حكومتين متنافستين، مما يعكس غياب الرؤية والإدارة الموحدة للبلاد التي لا تزال في مرحلة انتقالية منذ عام 2011 دون تحقيق الاستقرار المنشود الي غاية الأن.

وسنعمل خلال هذا البحث على تفسير كيف أن غياب أو وجود الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغييرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي والأداء العام في ليبيا ، التفسير والتحليل بدلاً من الوصف :لا يقف البحث عند وصف أزمة العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، بل يتخطاها إلى مرحلة التفسير والتحليل لتأثير هذه العلاقة على مستوى المعيشة والازدهار الاجتماعي في ليبيا.

يهدف البحث الي:

يتجاوز هذا البحث مرحلة الوصف السطحي للعلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، لتنتقل إلى مستوى التفسير والتحليل العميق لهذه العلاقة، كما يهدف البحث إلى فحص الآليات السببية التي تربط بين هذين المتغيرين، وتقييم تأثيرهما المشترك على مؤشرات المعيشة والازدهار الاجتماعي. **ولذلك يهدف البحث الي:**

1/ يهدف إلى تحليل العلاقة العميقة والتبادلية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وإثبات أن الاستقرار السياسي هو الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي.

2/ تحديد العوائق الرئيسية للتنمية : يهدف البحث إلى التأكيد على أن غياب الاستقرار السياسي هو العائق الرئيسي أمام تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

4/تفسير وتحليل الأزمة : يتخطى البحث مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير والتحليل للعلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وتأثيرها على المعيشة والازدهار الاجتماعي في ليبيا.

5/تقديم سياسات مقترحة : يهدف البحث إلى صياغة سياسات اقتصادية يمكن أن تعزز التخفيف من حدة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

6/التأكيد على أساسيات النمو: يهدف إلى التأكيد على أن الاستقرار السياسي هو الأساس الضروري والمدخل الإلزامي لتحقيق أي نمو اقتصادي مستدام.

من أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج:

أولاً: المنهج التحليلي.

ثانياً: المنهج الوصفي: حيث يعتمد هذا البحث في أجزاء منه علي وصف وتفسير الوضع الراهن للأزمة.

الأهمية:

لا يقتصر هذا البحث على مجرد وصف العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي؛ بل يتعدى ذلك إلى تحليل وتفسير هذه العلاقة، وتقييم مدى تأثيرها على مستوى المعيشة والازدهار الاجتماعي، وسينصب التركيز تحديداً على دراسة انعكاسات هذه العلاقة المتشابكة على الاقتصاد الليبي، وتكمن الأهمية المنهجية لهذا البحث في: ينصب التركيز المنهجي لهذا البحث على تحليل التداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذا التفاعل (السياسي الاقتصادي) على الاقتصاد الليبي تحديداً، في كونه يتجاوز مجرد الوصف ليقدم تحليلاً وتفسيراً معمقاً للعلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على الحالة الليبية. وتكمن الأهمية في:

- تحديد الركيزة الأساسية للنمو :يؤكد البحث أن الاستقرار السياسي هو الركيزة الأساسية والمدخل الإلزامي لتحقيق أي نمو اقتصادي مستدام في البلاد.

- معالجة تحديات التنمية :يســـاعد البحث في تحديد أن غياب الاســـتقرار هو العائق الرئيسي أمام التنمية، مما يوفر أساساً لصياغة سياسات اقتصادية تستهدف في المقام الأول التخفيف من حدة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

لم يقف البحث فقط عند مرحلة الوصـف للازمة في العلاقة بين الاسـتقرار السـياسـي والنمو الاقتصـادي بل تخطاها الي مرحلة التفسـير والتحليل لهذه العلاقة وتأثيرها على المعيشـــة والازدهار الاجتماعي ونخص في هذا البحث التأثير لهذه العلاقة على الاقتصاد في ليبيا.

إشكاليه البحث:

العمل بتحليل وتمحيص من خلال هذا البحث في العلاقة العميقة والتبادلية بين السـياسـة والاقتصـاد، مؤكداً أن الاسـتقرار السـياسـي يمثل الركيزة الأسـاسـية للنمو الاقتصادي.

وتنطلق الإشكالية الرئيسية للبحث من التساؤل **"ما مدى تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في ليبيا".**

الفرضية:

توجد علاقة ارتباط قوية ومباشرة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي، حيث يؤثر كل منهما تأثيراً جوهرياً وحاسماً في مسار الآخر".

التساؤلات الفرعية:

1/ يُعدّ الارتباط بين المجالين السـياسـي والاقتصـادي وثيقاً ومُلزِماً، وينتج عن هذا الاقتران تأثيرات مباشرة وقوية متبادلة".

2/ هناك علاقة تبادلية قوية بين السـياسـة والاقتصـاد، تؤكد أن التأثير بينهما مباشـر وحتمي.

تقسيمات البحث:

قُسّـــم البحث الي ثلاث مباحث بحيث يتضـــمن كل مبحث على عدد من التقســـيمات وذلك لمحاولة تغطية جوانب الموضع وكانت المباحث كالتالي:

المبحث الأول: **العلاقة ما بين السياسة بالاقتصاد.**

المبحث الثاني: **التحديات الاقتصادية الليبية في ظل الأزمة السياسية.**

المبحث الثالث: **تأثير الوضع السياسي وعدم الاستقرار على الاقتصاد في ليبيا.**

المبحث الأول :

العلاقة ما بين السياسة بالاقتصاد

يؤكد هذا المبحث أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد هي علاقة تلازم وتكامل، حتى أنه كان يطلق على علم الاقتصاد "الاقتصاد السياسي."

ان الدولة (الفاعل السياسي) هي التي تضع القوانين والتشريعات (ضرائب، ملكية، عقود) التي تشكل البيئة الاقتصادية.

في المقابل، تؤثر الأوضاع الاقتصادية (كالازدهار أو الأزمات) بشكل مباشر على استقرار الحكومات والمشهد السياسي.

يحدث الخلل في هذه العلاقة عندما تطغى المصالح الخاصة للفاعلين السياسيين، مما يؤدي إلى تفشي الفساد، وهو ما يُعرَّف بأنه "إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة."

إن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم لما يوجد اليوم من التحديات المرتبطة بالسياق العالمي المهدد لحاضرنا ومستقبلنا، فهو: ما العلاقة بين السياسة والاقتصاد؟ لأنهما المحددان الرئيسيان للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل بلد وفي كل زمان.

تختلف تعريفات السياسة والاقتصاد حسب رؤية كل باحث، وتبقى الغاية، كيفما كانت الرؤية والخلفيات لكل من باحث، وهي تحقيق التنمية، وما يبين جدوى وأهمية أي مقاربة سياسية أو اقتصادية هو النتائج على أرض الواقع. (منيرة،احمد بالمختار)

وإذا كان ما يهمنا في هذا البحث هو ملامسة بعض جوانب العلاقة بين السياسة والاقتصاد؛ فهو أمر يفرض علينا الإجابة ولو نسبيا عن السؤالين التاليين:

متى تختل العلاقة بينهما؟

وما العمل للحد من الاختلال بين الجانبين في حالة وجوده ؟

طبعا هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والسياسة وهذا من البديهيات، بل وهناك فرع علمي للدراسة خاص بهذا المجال، ليس فقط محاربة الفساد بإصدار القوانين لتنظيم علاقة الفاعل الاقتصادي بالفاعل السياسي، وهذا الفرع اسمه "السياسة الاقتصادية" ويعنى بكل إجراءات الدولة لتشكيل الاقتصاد و التأثير فيه باليات اقتصادية دقيقة ومعقدة لتحسينه واجتناب الأزمات سواءا القصيرة أو بعيدة المدى، بل الدولة هي التي تحدد نوعية الاقتصاد هل رأسمالي حر او اشتراكيéconomieplanifiée (اقتصاد مخطط له) ام رأسمالي اجتماعي، مثلا : المانيا تتبنى اقتصاد السوق الاجتماعي يعني تجمع بين اقتصاد السوق الحر و بين الاقتصاد المخطط له اجتماعيا، لكي لا تترك مواطنيها عرضة للرأسمالية .

أولا/ ملامح العلاقة بين السياسة والاقتصاد.

كما سبق الذكر فتعريفات السياسة والاقتصاد متعددة ومتباينة، نظرا لتباين منطلقات وخلفيات الباحثين والمنظرين والممارسين، لكن لا أحد من هؤلاء ينفي عن الاقتصاد والسياسة صفتهما العلمية، والقصد أن السياسة علم، والاقتصاد علم كذلك، ولن ندخل في النقاش العقيم حول مدى دقة كل منهما.

إن العلاقة بين علم السياسة وعلم الاقتصاد علاقة تلازم وتكامل، حتى إن بعض الكتاب والمحققين الإعلاميين اعتبروهما توأمين، في الثمانينيات من القرن الماضي، علم الاقتصاد كان يسمى "الاقتصاد السياسي" للدلالة على امتزاجه بالسياسة.

وكان يفسر الاقتصاد في الماضي بأنه قسم من علم الدولة العام، فقد كان يهتم أولا وقبل كل شيء بالطرائق التي تستطيع بها الدولة أن تكون غنية وقوية وذات دخل وفير، أما اليوم فقد اتسع أفق علم الاقتصاد، حيث إنه يشمل جميع الأفراد والفعاليات الاجتماعية التي لها صلة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والرخاء. وقد لا يهتم علم

السياسة ببعض هذه المسائل (الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) إلا بشكل عرضي وضعيف، بينما نجد أن الاتصال وثيق بينه وبين علم الاقتصاد في بعضها الآخر.

ويقدم لنا محمد فايز أسعيد في كتابه "قضايا علم السياسة العام" – والفكر يخلد صاحبه ولو بعد الوفاة –أمثلة توضح بعض جوانب العلاقة بين السياسة والاقتصاد؛ فحسبه تكرس قوانين الدولة كثيرا من اهتماماتها للمشكلات المتعلقة بالملكية والعقود والشركات، ونفهم من ذلك أن الدولة باعتبارها أهم فاعل سياسي، هي التي تعد القوانين التي تنظم النشاطات الاقتصادية والتجارية، من إنتاج وتوزيع واستهلاك وعلاقات اقتصادية وتجارية بين الأطراف المعنية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.(محمد عبد القادر ، ، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة والنمو الاقتصادي ، (منتديات ليبيا ،2009)

كما يبحث جزء مهم من الاقتصاد في فعاليات الدولة الخاصة بالثروة، فموضوعات الضرائب والنقود والمشاريع الصناعية الحكومية تشكل بحوثا عامة مشتركة بين علمي الاقتصاد والسياسة؛ وعلم الاقتصاد ينظر إليها على أنها جزء من مجموع فعاليات الإنسان المتصلة بالثروة، بينما يفسرها علم السياسة بأنها وظائف خاصة بأعمال الدولة الإدارية.

ترتكز العلاقة بين السياسة والاقتصاد على عدة نقاط محورية:

التأثير المتبادل :الاقتصاد يؤثر مادياً في بنية الدولة وفعاليتها، والدولة بدورها تُعدّل الأوضاع الاقتصادية عبر القوانين (مثل قوانين النقابات، الشركات، الجمارك، والعمل).

الإطار القانوني :تعمل الدولة كـ "فاعل سياسي" يضع القواعد والظروف التي تسير وفقها جميع الأنشطة الاقتصادية.

الجذور التاريخية :أصبحت العلاقة بين السياسة والاقتصاد وثيقة وقوية بشكل خاص منذ الثورة الصناعية (القرن الثامن عشر).

تحول الاقتصادي إلى سياسي :يمكن لأزمة اقتصادية (مثل أزمة في صناعة الصلب) أن تتحول إلى حدث سياسي عندما تضر بمصالح العمال (خفض أجور، تسريح) وتؤدي إلى احتجاجات على تدهور القوة الشرائية وغلاء المعيشة.

علاقة انعكاسية :الاقتصاد "مرآة" تعكس الوضع السياسي. كلاهما يخدم الآخر (إيجاباً أو سلباً)، وأي خطأ في إدارة هذه العلاقة قد يؤدي إلى كارثة.

السياسة كهدف والاقتصاد كأداة :تُعرّف السياسة بأنها "فن الممكن" والقدرة على التكيف، بينما يُعتبر الاقتصاد هو الآلية التي تُستخدم لتحقيق هذا التكيف على أرض الواقع.

ولنا أن نتساءل الآن، متى تختل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة؟.

ثانيا /اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد وانعكاساته:

أن السياسة والاقتصاد مترابطان ومتكاملان، ويمكننا رؤية ذلك من خلال نظرياتهما العامة المجردة التي أفرزها الفكر الإنساني عبر تاريخ تطوره.

وبناء على ذلك ، فالسياسة أفكار والفعل هو شكلها المرئي ونضيف أن الاقتصاد هو كذلك منظومة فكرية تكمل المنظومة الفكرية السياسة. والفعل المرئي هو وجههما معا.

يشير أي فعل مرئي في الدولة إلى الفاعلين الذين يقفزون خلفه، وهم (**الفاعل السياسي**)الذي يقوم بالفعل السياسي و(**الفاعل الاقتصادي**)الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي.

يتمثل الفاعل السياسي الرئيسي في الأحزاب السياسية، وتساعدها في الدول الديمقراطية جهات أخرى مثل النقابات، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، وجماعات الضغط، بالإضافة إلى دور المواطنين عبر الاحتجاجات والعرائض.

أما الفاعلون الاقتصاديون فهم الأفراد، الشركات، المنظمات، والحكومات المنخرطون في الأنشطة الاقتصادية.

إن أي اختلال في العلاقة بين السياسة والاقتصاد يُعزى مباشرة إلى هذين الفاعلين.

عندما تُهيمن المصالح الذاتية الخاصة على ممارسة الفاعل السياسي، تتدهور الإدارة الاقتصادية وتنهار الثقة بين الطرفين. يؤدي هذا إلى أزمات اقتصادية ومالية، ويُعجِز خزينة الدولة عن تغطية النفقات الأساسية. نتيجة لذلك، تضطر الدولة للاستدانة الخارجية، فتقع أسيرة لشروط المنظمات المالية الدولية والبنوك. هذه الشروط، في أقل تقدير، تُفجّر أزمات اجتماعية خانقة (كما حدث في دول الجنوب في السبعينيات والثمانينيات) وقد تزعزع الاستقرار السياسي، وهو ذات المنزلق الذي تسعى قوى إقليمية ودولية لدفع ليبيا إليه.

تحديد الفاعلين:

الفاعل السياسي وهو: من يقوم بالفعل السياسي، يشمل أساساً الأحزاب، وتسانده جهات كـ(النقابات، الجمعيات، جماعات الضغط، والمواطنون)عبر الاحتجاج.

الفاعل الاقتصادي وهو: من يقوم بالنشاط الاقتصادي، ويشمل الأفراد، الشركات، والحكومات.

مصدر الخلل :أي اختلال في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة هو مسؤولية مشتركة بين الفاعل السياسي والاقتصادي.

تسلسل الانهيار:

1/ السبب : سيطرة المصالح الذاتية على الفاعل السياسي.

2/النتيجة المباشرة : سوء الإدارة الاقتصادية وفقدان الثقة بين الفاعلين.

3/ التداعيات : أزمات اقتصادية ومالية، وعجز الخزينة العامة.

4/ الحل الكارثي : اللجوء للمديونية الخارجية.

5/ العواقب النهائية: الخضوع لشروط الدائنين (المنظمات المالية الدولية) التي تسبب أزمات اجتماعية خانقة، وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي (كما حدث في دول الجنوب، ويُخشى حدوثه في ليبيا).

ولا شك أن أكبر مظهر من مظاهر اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد هو: تفشي الفساد الإداري والمالي.

ويعرف الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، كما تم تعريفه في وثيقة مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم في مكتب السياسات الإنمائية، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة سنة 1990، بأنه "إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة". وأوضحت الوثيقة ذاتها أن حصول الإساءة قد يكون عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الاختلاس.

وحسب البنك الدولي فالفساد هو: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

إدا فإن الفساد يعني وجود فاعل أو عدة فاعلين يملكون القوة والسلطة معا لتحقيق مآربهم الشخصية أو الجماعية، والمادية والمعنوية؛ ويتجاوزون بل يهضمون حقوق الغير؛ وبذلك يتجاوزون القوانين والضوابط، ما يؤدي إلى انعدام العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

إن تفشي الفساد الإداري والمالي يفضي إلى أزمة الثقة في الفعل العمومي،من جانب آخر، أن الفاعلين الاقتصاديين قلقون إزاء العلاقات التي تربطهم بالإدارة ونقص الشفافية في قواعد اللعبة الاقتصادية؛ لكن، في تقديرنا يصبح الفاعل الاقتصادي صاحب المقاولة على سبيل المثال لا الحصر مشاركا في الفساد عندما يلجأ إلى الطرق المخالفة للقانون، من رشوة ومحسوبية، للاستفادة من الصفقات، وفي هذا

الصـدد، للحد من هذه السـلوكيات يجب على الحكومة الليبية اتخاذ خطوات مهمة من خلال القانون، ولا شك أن الرقمنة ستسهم في شفافية العمليات الاقتصادية. لكن، دعنا نقول بكل تجرد إن ما يجري من توافقات في الكواليس بين من يريدون الاســـتفادة من الصفقات، خارج الاجتماعات التي تعقدها اللجان المكلفة بدراسة الصفقات بالجماعات خاصة، لا يمكن ضبطه بسهولة؛ وهو ما يفسد تطبيق القوانين ويفضي إلى الفساد.

وللأمانة، ففي ليبيا تصـدر الوزارات المعنية بيانا سـنويا تحدد فيه بوضـوح المقاولات والشركات الممنوعة قانونيا من مزاولة النشاطات الاقتصادية خلال السنة الجارية.

ثالثا / تأثير السياسة على الاقتصاد: (هسبريس مجلة الكترونية مغربية)

1. السـياسـات الاقتصـادية : تُصـدر الحكومات سـياسـات مالية ونقدية (مثل الضـرائب والإنفاق) تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي والاستثمار والتضخم.
2. الاستقرار السياسي :يُعتبر الاستقرار السياسي عاملاً أساسياً لجذب الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي.
3. التنظيم والتشريعات : تضـع الهيئات السياسية قوانين وتنظيمات تحكم الأسواق، وتؤثر على سلوك الشركات والمؤسسات الاقتصادية .
4. النتائج الاقتصـــادية :يُنظر إلى أداء الاقتصـــاد على أنه انعكاس لمدى نجاح الحكومة في السـلطة، ويمكن أن يؤثر تدهور الأوضـاع الاقتصـادية على الاسـتقرار السـياسـي ونتائج الانتخابات.
5. الضـغط الشـعبي :يمكن أن تدفع الأوضـاع الاقتصـادية السيئة، مثل البطالة والتضـخم، إلى اضطرابات شعبية وتغييرات في السياسات الحكومية.
6. الموارد والتمويل : تُعتمد القدرة على تحقيق الأهداف السياسية على الموارد الاقتصادية المتاحة، وتؤثر العلاقات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية .

رابعا / مجالات تقاطع السياسة والاقتصاد .

1. الاقتصاد السياسي :يدرس كيف تتأثر السياسات الاقتصادية بالفئات المختلفة والمؤسسات السياسية، وكيف يؤثر الاقتصاد على السياسة.
2. التنمية الدولية :تسعى منظمات مثل الأمم المتحدة إلى ربط الأهداف الاقتصادية بالأهداف السياسية لتحقيق التنمية المستدامة.
3. الحوكمة :يتطلب اقتصاد السوق الناجح وجود نظام سياسي مستقر وعادل يقوم على "حكم القانون"، للحيلولة دون الفوضى الاقتصادية .(هسبريس مجلة الكترونية مغربية)

المبحث الثاني

التحديات الاقتصادية الليبية في ظل الأزمة السياسية:

سنحلل من خلال هذا المبحث إمكانية **تحقيق تنمية مستدامة في ظل غياب الأمن والاستقرار السياسي.**

ان عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى أزمات اقتصادية جمة نسرد منها:

تراجع الاستثمارات :بسبب خلق بيئة طاردة لرأس المال.

تدهور البنية التحتية :مما يعيق الإنتاج والخدمات.

زيادة الفقر والبطالة :كنتيجة مباشرة لتوقف عجلة الاقتصاد.

في الحالة الليبية، أدت النزاعات والانقسامات إلى تآكل قدرة الدولة على تقديم الخدمات، وتدمير البنى التحتية، وتفاقم الأزمات المعيشية.

يعد موضوع العلاقة بين الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي في الدولة من أهم الموضوعات التي تدخل في صميم اختصاصات الدراسات السياسية والاقتصادية في وقتنا الراهن حيث أصبح هذا الموضوع مثار اهتمام المجتمع والرأي العام نظرا لما مرت وتمر به الدولة الليبية من أزمات متعددة ومتشابكة، في المقابل يعد الاستقرار السياسي أيضا من الموضوعات التي له اثر وتداعيات سلبية في حال عدم توفره ليس على التنمية فقط بل على جميع الجوانب الحياتية ولهذا فالاستقرار السياسي له دورا حيويا ومهم في تحقيق متطلبات التنمية اذ لا يمكن ان تتحقق التنمية المستدامة في ظل غياب الأمن والاستقرار، وبالتالي انعدام الاستقرار و السلام و حقوق الإنسان والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون – لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذى يقودنا الى التأكيد على وجود علاقة جدلية بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، بمعنى لا يمكن ان تتحقق التنمية مستدامة في ظل انعدام الاستقرار السياسي. وبالتالي في حال توفر الاستقرار يمكن تحقق التنمية وفي حال

غياب الاســـتقرار لا يمكن تحقق التنمية المســـتدامة. محمدعبد القادر، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة والنمو الاقتصادي . (منتديات ليبيا ،2009)

أولا /المدلولات السياسية لمفهوم عدم الاستقرار:

يُعرَّف "الاســـتقرار" لغةً بأنه الثبات والســـكون والمكوث في مكان واحد. هذا المفهوم مشتق من الجذر (قَرّ)، ومنه قولنا "قررتُ بالمكان" أي أقمتُ فيه.

وقد ورد هذا المعنى في قوله تعالى: "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين"، حيث فُسّر "المستقر" بأنه موضع القرار والإعمار، أو كما قيل أيضاً: القبور، باعتبارها محل السكون والثبات الأخير للإنسان.

لا يقتصـــر معنى الجذر (قَرّ) على الثبات المادي فحســـب، بل يمتد ليشـــمل الهدوء والبرودة النفسية، نقيض "السخونة" والاضطراب. يتجلى هذا في التعبير "قَرير العين" (أي مرتاح البال وهادئه)، ويُقال "قَرّت عينه" (اطمأنت) بعكس "سخنت" (اضطربت.

بناءً على ذلك، فإن مفهوم الاستقرار يدور حول الثبات، السكون، والهدوء.

وعلى النقيض تماماً، يُفهم "عدم الاستقرار "على أنه التصعيد، السخونة، غياب الثبات، وكثرة التغير والتحول، وهذا المعنى اللغوي (الســـخونة والالتهاب) هو ما يجعل "عدم الاستقرار السياسي" مصطلحاً منسجماً لوصف حالات "العنف السياسي الملتهب"، كونه يمثل نقيضاً تاماً للثبات والهدوء.

ثانيا/ أسباب الأزمات الاقتصادية

1/ تراجع الاستثمارات: عدم الاستقرار السياسي يخلق بيئة غير مواتية للاستثمارات، مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

2/ تدهور البنية التحتية: عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تدهور البنية التحتية، مما يؤثر على قدرة البلاد على جذب الاستثمارات وتطوير الاقتصاد.

3/ زيادة الفقر: عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، الذي يهيمن على إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية والصادرات، ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى تراجع إنتاج النفط وتدهور البنية التحتية، مما أثر على الإيرادات الحكومية. (المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية : – المانيا– برلين)

ان أهداف التنمية تربط بين توفر الأمن و الاستقرار لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، في حقيقة الأمر لقد تسببت الحروب والنزاعات في إعاقة مسار التنمية بالكامل في ليبيا، وبالتالي تسببت في تأخرها، وأثقلت كاهل اقتصادها وتعد ليبيا احدى الدول التي تعاني من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة فمنذ الإطاحة بالنظام السابق تشهد حالة من الصراعات وانقسامات سياسية واقتصادية أدخلت البلاد في مستنقع التدخلات الإقليمية والأجنبية وأزمات اقتصادية واجتماعية الحادة مما أدت الى قتل طموح الليبيين في إنجاز التنمية المستدامة التي بدورها ترتبط بوجود حكم رشيد يتسم بالشفافية، ونمو اقتصادي مترافقًا بحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، وبالتنمية الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر، ووجود شراكة مجتمعية بين كل المكونات والشرائح أيضًا، وكذلك بناء قدرات المواطنين وتمكينهم وإدماج الفئات جميعها في مسار التنمية، ففي حقيقة الأمر لقد تآكلت قدرة الدولة الليبية على إنتاج سياسات تنموية تحقق رفاها للمواطن، وبات قسم كبير من المواطنين الليبيين تحت خط الفقر، كما تأذت البيئة والبنية التحتية جراء الصراعات المسلحة ولهذا يواجه الليبيون حاليًا تحديات كبيرة نتيجة تدمير جزء كبير من البنى التحتية والأبنية السكنية، بالإضافة إلى فقدان أعداد هائلة من المواطنين لأعمالهم وموارد أرزاقهم والأمر الذى تسبب في كارثة حقيقة

اثرت في قوت المواطن العادي كذلك أقفال الحقول النفطية وما نتج عنه من نقص السيولة ، كل هذه الأمور ساهمت في انعدام وإنجاز النمو الاقتصادي .

يمكننا القول بانه لا يمكن الحديث او تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، والحروب ونزاعات مسلحة فضلا عن الانقسامات السياسية، فالتنمية تتطلب توفر بيئة يسودها الاستقرار والأمن والأمان.(المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق)

ثالثا / آليات تعزيز الاستقرار السياسي:

1-تعزيز الديمقراطية: تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

2-تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية: تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

3-تعزيز التعاون الإقليمي: تعزيز التعاون الإقليمي يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

رابعا / مظاهر عدم الاستقرار:

المظاهر ذات البعد السياسي تتمثل في مدى الاستقرار في النظام من خلال تطوراته السياسية المتكاملة أو ما يسمى بـ (المستويات السياسية) من نخب حاكمة ومؤسسات سياسية وسلوك سياسي واقتصادي.

يتمثل الاستقرار في النخب الحاكمة في غياب التغييرات السريعة للنخب وتبديل شاغلي الوظائف العليا وبروز التغيير المنظم والمنضبط بالقواعد الدستورية والقانونية، كما يشمل الاستقرار على مستوى النخب البقاء في السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية.

أ / مظاهر ذات أبعاد اجتماعية:

1 – الاعتماد على الإجماع حول الأهداف.

2 – القبول بمبدأ عدم المساواة في التقاليد، والأعراف والعادات.

3 – محافظة النظام على قيم المجتمع.

تتسم الدول المتطورة اقتصاديا وأيضا الدول المتسارعة في النمو بالاستقرار السياسي والشراكة المجتمعية وفق مؤسسات دستورية ودولة المؤسسات.

ب / نتائج الاستقرار السياسي:

1 / الاستقرار السياسي يساعد في بناء الثقة في مؤسسات الدولة.

2 / الاستقرار السياسي يساعد في وقف هجرة الأموال وفي جذب الاستثمارات الأجنبية.

3 / الخطط الاستراتيجية والتنموية بحاجة الى وقت للتنفيذ وبدون هذا الوقت والاستقرار القيادي من الصعب تنفيذ الاستراتيجيات والخطط.

4 / هناك علاقة بين النمو السياسي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى فكلما تطورنا سياسيا وتعمقت فينا دولة المؤسسات والقانون استطعنا ان ننمو اقتصاديا.

5 / الاستقرار السياسي ودولة القانون يعززان من الشفافية والنزاهة في الدولة، وهذا يساعد على كسب ثقة المستثمرين.

6 / الاستدامة المالية والإدارية مهمة جدا في معالجة الاختلالات الهيكلية في المؤسسات الحكومية.

ج /مشاكل تنتج عن عدم الاستقرار السياسي :

1/ انهيار الدينار الليبي وفقدان الثقة من المستثمرين.

2/ عدم القدرة على مواجهة الأزمة المالية العالمية.

3/ وقف خطط التنمية.

4/ التراجع في التطور الاقتصادي والتفوق الإقليمي.

5/ التراجع في الشفافية.

خامسا / مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

العنف الرسمي: يمارس هذه النوع من العنف من قبل السلطة الحاكمة القائمة من خلال أجهزه ومؤسسات الدولة والتي يطلق عليها البعض بوسائل القهر حيث يسند إليها ممارسة العنف الرسمي بهدف ضمان استمرار النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، مؤشرات عدم الاستقرار السياسي المؤثرة على النمو الاقتصادي تشمل العديد من المظاهر لعل أهمها : المظاهرات، أحداث الشغب، التمردات، الاضطرابات، الاغتيالات السياسية أو محاولة الاغتيالات، الانقلابات أو محاولة الانقلابات، حرب العصابات.

وتظل كل تلك المؤشرات تقود الى نتيجتين رئيسيتين تعتبران مؤشرين رئيسيين لعدم الاستقرار السياسي؛ هما:

1/ التغييرات الوزارية المتتالية والسريعة الناتجة عن الأزمات السياسية والنمو الاقتصادي .

2/ المؤشر الثاني سقوط النظام السياسي .

الاستقرار السياسي ضروري للنمو الاقتصادي في ليبيا، حيث أن غيابه يؤدي إلى آثار مدمرة تشمل تدمير البنية التحتية، وارتفاع البطالة والتضخم، وانخفاض الدخل، وتوقف التنمية، وزيادة الدين العام ،في المقابل، يعزز الاستقرار السياسي الثقة في المؤسسات، ويجذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكّن من تنفيذ الخطط التنموية طويلة الأجل .(المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي).

ASIC
the Annual Scientific International Conference

المبحث الثالث:

تأثير الوضع السياسي وعدم الاستقرار على الاقتصاد في ليبيا

يوضح هذا المبحث الآثار الكارثية لغياب الاستقرار السياسي على الاقتصاد في ليبيا ويمكن تحليلها كالتالي:

آثار اقتصادية :تدمير البنية التحتية، انهيار القطاعات الإنتاجية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي، زيادة هائلة في الدين العام، انهيار قيمة الدينار، وشح السيولة.

آثار اجتماعية :ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وشيوع الفقر.

هجرة رأس المال :هروب الكفاءات (رأس المال البشري) والأموال (رأس المال المالي) إلى الخارج.

يستشهد البحث بتقرير للبنك الدولي يُقدر خسائر ليبيا بسبب عدم الاستقرار على مدى عقد بنحو 600مليار دولار، وأن الناتج المحلي الليبي كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة 74 **%**في عام 2023 لولا الصراع.

يؤكد التقرير أن التحديات الرئيسية لليبيا (الاعتماد على النفط، غياب التنويع، الفساد) لا يمكن معالجتها بدون تحقيق الاستقرار السياسي أولاً.

أولا / الأثار الاقتصادية:

1/ تدمير البنية التحتية :أدت الأزمات والانقسامات إلى تدمير شبه كامل للبنية التحتية في البلاد، مما يعيق جهود التنمية.

2/ انهيار القطاعات الاقتصادية :تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتوقف التنمية، واختلال الهيكل الإنتاجي، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتفاقم التشوهات الاقتصادية.

3/ الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين : ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وشيوع الفقر، وانخفاض مستوى دخل الفرد، وشح السيولة.

4/ تدمير الاستقرار المالي :تزايد الدين العام بشكل كبير، وتقلبات في أسعار الصرف، وانخفاض قيمة الدينار الليبي، وتدهور ميزان المدفوعات.

5/ هجرة رأس المال البشري والمالي :عدم اليقين المرتبط بالبيئة السياسية يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال البشرية والمالية من البلاد .

ثانيا / أهمية الاستقرار السياسي للنمو الاقتصادي

1/ بناء الثقة :يساعد الاستقرار السياسي في بناء الثقة في مؤسسات الدولة، مما يشجع على النشاط الاقتصادي.

2/ جذب الاستثمار :يقلل الاستقرار من مخاطر الاستثمار ويجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في النمو الاقتصادي.

3/ التنفيذ الناجح للخطط التنموية :يوفر الاستقرار الإطار اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنموية طويلة الأجل.

4/ تعزيز الشفافية والنزاهة :يساهم الاستقرار السياسي ودولة القانون في تعزيز الشفافية والنزاهة، وهما عاملان أساسيان لجذب المستثمرين.

5/ تحقيق الاستقرار الكلي :يساهم في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل أسعار الصرف ومعدلات التضخم، مما يخلق بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها .

أشار أحدث تقرير للبنك الدولي، عن المرصد الاقتصادي لليبيا، إلى أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي استقرارا، وذلك في أعقاب الاتفاق الذي أنهى أزمة القيادة في مصرف ليبيا المركزي، الذي أدى إلى انتعاش كبير في إنتاج النفط، ومع ذلك وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، فمن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي للبلاد بنسبة 2.7٪ في عام 2024م، ولا تزال الآفاق الاقتصادية مرهونة بكل من استمرار الاستقرار السياسي، والجهود الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات.

شهد الإنتاج النفطي الليبي تذبذباً حاداً خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، حيث تراجع إجمالاً بنسبة 8.5 نتيجة لأزمة مصرف ليبيا المركزي، وقد وصل الإنتاج إلى أدنى مستوياته عند 0.54 مليون برميل يومياً في سبتمبر، بعد أن كان 1.17 مليون برميل يومياً، قبل أن يرتفع مجدداً نهاية أكتوبر ليصل إلى 1.3مليون برميل يومياً ورغم هذا التذبذب المحلي، حافظت أسعار النفط العالمية على مستوى 80$ دولاراً للبرميل تقريباً، على غرار عام 2023، وذلك في ظل انخفاض الطلب العالمي (خاصة من الصين) وتصاعد المخاطر الجيوسياسية الإقليمية.

على صعيد الاقتصاد الكلي، بيّن تقرير الاتجاهات الاقتصادية للعقد الماضي أن حالة عدم الاستقرار المستمرة كلّفت ليبيا خسائر تُقدّر بـ 600$ مليار دولار على مدى عشر سنوات (بالقيمة الثابتة لدولار 2015). وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كان يمكن أن يرتفع بنسبة 74%في عام 2023 لولا الصراع، وتُضاف إلى تحدي عدم الاستقرار تحديات هيكلية أخرى، أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، نقص التنويع الاقتصادي، انخفاض الإنتاجية، وتدهور جودة قطاعي التعليم والرعاية الصحية.

وتعليقا على ذلك، قال أحمدو مصطفى نديای، المدير الاقليمي لمنطقة المغرب العربي ومالطا بالبنك الدولي((تواجه ليبيا في المدى المتوسط، تحدي تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على الهيدروكربونات، وسيشكل كل من الاستقرار وتحسين الحوكمة عنصرين أساسيين للتعافي الاقتصادي في ليبيا، كما يتضح من الخسائر الاقتصادية الفادحة الناجمة عن عدم الاستقرار في السنوات الأخيرة.. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال التصدي للمخاطر التي تشكلها الظواهر المناخية المتطرفة، يمكن لليبيا حماية

بنيتها التحتية، وضـــمان تقديم الخدمات، والحفاظ على الاســـتقرار المالي، مما يمهد الطريق لمستقبل مزدهر وقادر على الصمود)).

تعتمد الآفاق الاقتصـادية لليبيا اعتمادا كبيرا على قطاع النفط والغاز الذي يهيمن على إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية والصـادرات. ومن المتوقع أن ينتعش إنتاج النفط إلى 1.2 مليون برميل يوميا في عام 2025، و1.3 مليون برميل يوميا في عام 2026، مما يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 9.6٪ في عام 2025، و8.4٪ في عام 2026م، ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي 1.8٪ في عام 2024، مدفوعا بالاســتهلاك، وســيبلغ في المتوســط نحو 9٪ خلال الفترة 2025–2026م، وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية في عام 2024، فمن المتوقع أن تسجل فوائض المالية العامة والرصيد الخارجي 1.7٪ و4.1٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، بسبب انخفاض الإنفاق والواردات.

وتشـمل أولويات البلاد تعزيز الأمن والحوكمة والاسـتقرار، ومع بلوغ نصـيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 7,570 دولارا في عام 2023م، تندرج ليبيا ضـــمن الشـــريحة العليا من البلدان متوســطة الدخل. ومن خلال إعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وتشـــجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص، يمكن لليبيا أن تطلق العنان لفرص عمل عالية القيمة وأن تعزز مؤشـراتها الإنمائية، ومن ثم تحسـين حياة المواطنين والاتسـاق مع التحرك العالمي نحو استخدام الطاقة الأنظف.

ان الاسـتقرار السـياسـي له تأثير كبير على الاقتصـاد الليبي، من خلال دراسـة حديثة ،أظهرت أن عدم الاسـتقرار السـياسـي يعيق بشـكل كبير التنمية الاقتصـادية في ليبيا، سـواء على المدى القصـير أو الطويل، هذا يعني أن الاسـتقرار السـياسـي هو أسـاس

لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في البلاد. (سليمان رمضان الكيلاني، تأثير الاستقرار السياسي على الإقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة الجفارة).

ثالثا / نتائج عدم الاستقرار السياسي:

1/ تراجع الاستثمارات: عدم الاستقرار السياسي يخلق بيئة غير مواتية للاستثمارات، مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

2/ تدهور البنية التحتية: عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تدهور البنية التحتية، مما يؤثر على قدرة البلاد على جذب الاستثمارات وتطوير الاقتصاد.

3/ زيادة الفقر: عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

رابعا / الآليات الممكنة لتعزيز الاستقرار السياسي:

1/ تعزيز الديمقراطية: تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

2/ تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية: تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

3/ تعزيز التعاون الإقليمي: تعزيز التعاون الإقليمي يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. (سليمان رمضان الكيلاني، المرجع السابق).

التحديات:

1/ ضعف القطاع الخاص :بسبب البنية التحتية المتهالكة وغياب بيئة استثمارية جاذبة، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية في القطاعات غير النفطية.

2/ الفساد والإدارة السيئة :يؤدي الفساد وسوء الإدارة إلى تدهور الخدمات الأساسية وانتشار الفساد.

3/ التهريب :مستمر لتهريب العملة الصعبة والسلع المدعومة.

4/ البطالة المقنعة :وجود آلاف الموظفين على وظائف حكومية غير منتجة.

5/ العمالة الوافدة :العمالة الوافدة غير الخاضعة للضريبة تستفيد من الدعم، مما يعتبر هدراً للموارد.

6/ التأثير السلبي للأزمة السياسية :أدت الاضطرابات السياسية إلى تدمير قطاعات أخرى مثل البناء والزراعة والتصنيع، كما أثرت بشكل كبير على الإيرادات والنفقات الحكومية.

7/ الفرص :يمتلك الاقتصاد الليبي إمكانيات هائلة يمكن استغلالها لتحقيق الاستقرار إذا ما تم استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

8/ التنويع الاقتصادي :يمكن تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات مثل الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية.

9/ الاستثمار في التعليم والتدريب :يمكن تأهيل العمالة المحلية لتلبية احتياجات السوق .

خاتمة:

الاستقرار السياسي هو الأساس الحتمي لتحقيق أي نمو اقتصادي، ولقد قمت بالبحث خلال الإشكالية المصاغة ضمن ثلاثة مباحث توصلت من خلالها الي وجود علاقة وطيدة ومباشرة بين المجالين، حيث يعيق عدم الاستقرار السياسي في ليبيا التنمية الاقتصادية بشكل كبير على المديين القصير والطويل، وهو ما أكدته نتائج البحث باتبات فرضيات البحث.

يجب على ليبيا تفعيل الآلية القانونية بصـرامة، لأن مصـلحة الوطن فوق كل اعتبار. والدولة باعتبارها الفاعل السـياسـي الأسـمى مرتبة مطالبة بتطبيق القاعدة القانونية السامية: ربط المسؤولية بالمحاسبة.

من جانب آخر، إن السـياسـة والاقتصـاد منتجين خالصـين للثقافة السـائدة والتربية والتعليم في أي بلد. وما الفاعلون الاقتصـاديون والفاعلون السـياسـيون إلا مخرجات لنظام تربوي وتعليمي وثقافي.

لذلك يبقى إصـلاح النظام التربوي والتعليمي والثقافي هو المدخل الحقيقي للعلاقة السوية بين الاقتصاد والسياسة في أي بلد.

النتائج:

من خلال نتائج هذا البحث يمكن صياغة بعض السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تعزز التخفيف من حدة عدم الاسـتقرار السـياسـي في البلاد، ومن المرجح أن تنطوي مثل هذه السياسات على تعزيز التماسك بين مختلف المجموعات السياسية والعسكرية والقبلية والإقليمية، وهو ما قد يؤدي غيابه إلى انعدام الثقة فيما بينها، وقد يؤدي انعدام الثقة هذا إلى عدم الاسـتقرار الداخلي، يصـاحبه نزاعات وصـراعات مسـلحة، وزيادة العنف، مما سـيؤدي إلى انهيار النظام الإنتاجي في ليبيا، وفي النهاية سـيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي والتنمية في ليبيا.

في ما يلي سياسات مقترحة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي:

تشير نتائج هذا البحث إلى أن صياغة سياسات اقتصادية فعالة يجب أن تستهدف في المقام الأول التخفيف من حدة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

لتحقيق ذلك؛ من الضروري أن تركز هذه السياسات على تعزيز التماسك والتقارب بين الأطراف الفاعلة المختلفة، وعلى رأسها المجموعات السياسية، والعسكرية، والقبلية، والإقليمية.

إن غياب هذا التماسك يؤدي إلى انعدام الثقة المتبادلة بين هذه المجموعات، الأمر الذي يغذي عدم الاستقرار الداخلي، وينذر باندلاع نزاعات وصراعات مسلحة وزيادة في العنف.

في نهاية المطاف، سيؤدي هذا التسلسل الكارثي إلى انهيار النظام الإنتاجي الليبي، مما يسفر بالضرورة عن تراجع النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد.

التوصيات:

وقد نتج عن البحث مجموعة من **التوصيات** والتي كان من أهمها؛ إن تعزيز الديمقراطية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من شأنها أن تزيد بشكل كبير من مستوى الاستقرار السياسي، والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بشكل عام، الاستقرار السياسي هو أساس لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في ليبيا، لذلك، يجب على الحكومة الليبية والجهات المعنية العمل على تعزيز الاستقرار السياسي وتحسين الظروف، ولذلك **يوصي البحث** بضرورة عمل الحكومة الليبية والجهات المعنية على:

1. تعزيز الاستقرار السياسي كأولوية قصوى.
2. تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية.
3. تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
4. تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة لمكافحة الفساد.
5. الإصلاح التربوي والثقافي كمدخل حقيقي لبناء علاقة سوية بين السياسة والاقتصاد على المدى الطويل.

المراجع:

1/ عبد القادر ،محمد ،2009، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة والنمو الاقتصادي ، (منتديات ليبيا)

2/ الحداد ،وليد 2009 ،الاستقرار السياسي قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي ،(وكالة الأنباء)

3 / الكيلاني ،سليمان رمضان ،(2024)، تأثير الاستقرار السياسي على الإقتصاد الليبي خلال الفترة 2011 – 2020 .(مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ,(1)11 2024. .218–202 جامعة الجفارة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مجلد 11 عدد 1

4/ (هسبريس مجلة الكترونية مغربية)

5/ المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية : فبراير 2024 ، المركز الديمقراطي العربي ،العدد الثامن والعشرون ، مجلد 7 – المانيا– برلين.

6/(جريدة واشنطن بوسط، 17 ديسمبر/كانون الأول 2024)